اللغة وصراع التفوق الحضاري

زيد الفضيل

@zash113

يحتفي العالم في الـ18 من شهر ديسمبر باليوم العالمي للغة العربية، التي اعتمدت عام 1973 لغة رسمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئاتها. وتتمتع اللغة العربية بوسائل الثراء المُعْجمي والذخيرة اللغوية الواسعة، جراء تميزها بقدرتها على تجديد ألفاظها ومعانيها، سواء بالاشتقاق أو التعريب أو النحت، ومن خلال خاصية الترادف التي تتميز بها عن غيرها من اللغات القديمة والحديثة.

ولعل أبرز ما تتميز به لغتنا العربية أنها ثابتة خالدة طوال قرون تاريخية سالفة، فلم تتغير أحرفها وكلماتها، ولم تتبدل معانيها، ولذلك يمكن لأبنائها اليوم أن يقرؤوا ويفهموا ويتذوقوا تراث من سلف دون عناء، وهو ما لا يتحقق في اللغات الأخرى كالفرنسية والإنجليزية وغيرهما، لتغير ألفاظها واختلاف معانيها عبر القرون.

على أن هذا التميز وغيره مما امتلأت به المدونات والكتب لم يُحفز عديدا من التنفيذيين من أبناء اللغة العربية لبذل العناية الجادة بلغتهم الأم، بهدف جعلها أساسا في حياة مجتمعهم علميا وعمليا، وركيزة في معاملاتهم الاقتصادية، إذ نجد كثيرا منهم، وإن كانوا يصدحون بأهميتها ووجوب العناية بها قولا، لا يتخذون أي إجراء حقيقي لجعل لغتهم الأم وعاء معرفيا حضاريا، وحتما فإن موضوع الترجمة المؤدي إلى نقل وصناعة محتوى معرفي لهو من أول الموضوعات الجادة التي لم يهتم بها أولئك التنفيذيون خلال العقود السالفة حتى اليوم.

على أن الأدهى والأمر، أنه قد اختُزل مفهوم صناعة المحتوى في موضوع تسويقي ضئيل بأهدافه وأدواته البسيطة، لتصبح القضية مرهونة بتقديم فكرة تجارية هنا وهناك، وبكيفية تسويقها بين الناس. ولا خلاف في أن ذلك محتوى يجب الاهتمام به، لكنه لم يكن المقصود حال انبثاق المصطلح، من حيث وصفه مصطلحا معرفيا يهتم بزيادة المحتوى العربي العلمي والثقافي في المكتبة العالمية، سواء من بمواكبة الترجمة لما ينشر عالميا إلى اللغة العربية، وهو المقصود بنقل المعرفة، أو بالتوسع في نشر الأبحاث العربية على الشبكة العنكبوتية بوجه عام، وكل ذلك سيساعد في تأصيل المعرفة وتقديمها بوعاء حضاري عربي، أسوة بغيرنا من الشعوب شرقا وغربا، وليست اليابان والصين بأفضل منا على الصعيدين اللغوي والحضاري، ولا سيما إذا عرفنا أن تكوين لغتهما قائم على التشكيلات الرمزية وليس الحروف الأبجدية، ومع ذلك فقد صنعتا نهضتهما وتفوقهما الحضاري الملموس بهويتهما المعرفية، ودون أن تستعيضا عن تشكيلات حروفهما الرمزية بنسقها العمودي حال الكتابة، بالحروف اللاتينية واللغة الإنجليزية مثلا.

أشير في هذا الإطار إلى قانون توبون عام 1994، المنسوب إلى وزير الثقافة الفرنسي جاك توبون، الهادف إلى حماية اللغة الفرنسية وتراثها عبر عدد من الإجراءات، كالالتزام باستخدام الفرنسية لغة رسمية للجمهورية، واعتماد استعمال المصطلحات الفرنسية دون غيرها من اللغات الأجنبية، خاصة الإنجليزية، بل وأراد الوزير توبون إزالة بعض الكلمات الإنجليزية المترسخة في القاموس اللغوي الفرنسي منذ قرون، كما ألزم القانون استخدام اللغة الفرنسية في جميع الإعلانات، وأماكن العمل، وحال توقيع العقود التجارية، وفي جميع المدارس التي تمولها الحكومة، ومختلف البرامج السمعية البصرية.

كذلك اهتم اليهود بصناعة محتوى عبري، عبر تعزيز لغتهم القديمة وإحيائها ولو بشكل جديد، حفاظا على هويتهم وقوميتهم ووجودهم، ولو لم يكن الأمر ليستحق كل ذلك العناء لأمكنهم استخدام أي لغة حديثة متداولة وعاء معرفيا حضاريا لهم، لكن الأمر على غير ذلك، ولهذا ومع بدء الاستيطان اليهودي لفلسطين، عمل اللغويون العبريون على إخراج اللغة العبرية من الكتب والصحف القديمة إلى الشارع، ومارسوا كثيرا من التعديل والتطوير من أجل تسهيلها وتليينها على الألسن، حتى نجحوا في إخراج ما يعرف اليوم بـ «اللغة العبرية الحديثة»، لتكون اللغة الرسمية الأولى لدولة إسرائيل، وتستخدم في شتى مجالات الحياة، على الرغم من اختلافها عن لغتهم العبرية التوراتية القديمة، ومع ذلك استمر إصرارهم على نشرها بتقديم كثير من الامتيازات لمستخدميها، مثل: الإعفاءات الجمركية والإعفاء المؤقت من الضرائب المباشرة ومنح القروض الميسرة للإسكان.

وبهدف تأصيلها بين الناس فقد صنعوا لها محتوى أدبيا، فكتبوا بها القصص والروايات، وأسسوا لها جمعيات ثقافية، وعمدوا إلى تكثيف أعمال الترجمة إليها، ثم أصدرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية عام 1995 وثيقة تنص على أن اللغة الأم هي العبرية، وهي اللغة الأولى في التعليم العام والعالي، إيمانا منهم بأن اللغة التي لا تُستخدم تموت. فهل يسعنا ما يسعهم؟ سؤال أتوجه به لكل مسؤول عربي.

القرار الأكاديمي بين الرجّة والارتجال!

بندر الزهراني

@drbmaz

الارتجال في المواقف العامة وفي مجالس الرجال وعند الأدباء والشعراء يُعد منقبة وميزة لصاحبه، وهو من مؤشرات الذكاء وسرعة البديهة، ومن علامات الثقة ومفرزات الخبرة والتجربة الناضجة، ولا يختلف اثنان على أسبقية المرتجل وتفوقه الذهني واللفظي على من سواه، إلا أن الارتجال في اتخاذ القرار عادة ما يكون محفوفا بالمخاطر، وتزداد درجة الخطورة كلما كانت القرارات المرتجلة مرتبطة بجوانب حيوية مهمة للناس، وقد يتحول القرار وليد الارتجال في مثل هذه الأوضاع إلى ارتجاج وفقدان توازن أو إلى انتكاسة وأزمة يصعب معها الاحتواء وتدارك الآثار.

وأكثر القرارات المرتجلة خطورة هي تلك التي تحدث في حقل التربية والتعليم، ليس لأن صناع القرار تنقصهم الحيلة والذكاء أو الخبرة والتجربة، وليس لأن التنفيذ قد يأتي دونا عن المطلوب أو باهتا وضعيفا، لا، ليس بالضرورة كذلك، ولكن لأن المتلقي والمعني بالقرار ليس شخصا واحدا أو جهة واحدة، وإنما هم أجيال وأجيال من العقول البكر التي يصعب تعويضها أو إعادة تشكيلها إن - لا سمح الله - كان القرار المرتجل خبط عشواء أو لم يحظ بالعناية المطلوبة والدراسة الكافية!

لنأخذ مثالا واحدا على القرارات المرتجلة في الحقل الأكاديمي والتي ربما اتخذها أصحابها في لحظات ارتجاج واندفاع: قرار التدريس باللغة الصينية واعتبارها اللغة الثانية في بعض الجامعات، هذا القرار كما يبدو لم يُبنى أساسا على نتائج دراسات سابقة أو حوارات مستفيضة، ولم يخضع للتطبيق سواء لدينا أو لدى غيرنا، ولو بشكل مرحلي، حتى نقول إن التجربة كانت هي المحفز والداعي لاتخاذه! ولذلك إن لم نراجع هذا القرار سريعا أو نتدبر آلية لتطبيقه على مراحل بعيدة المدى أو إلغاءه مثلا فإننا سنجد أنفسنا قد وقعنا في ورطة تصحيح وأزمة تنفيذ!

وعلى أنني لست ضد تدريس اللغة الصينية في الجامعات ومعاهد اللغات، ولست ضد الانفتاح الثقافي والحضاري على الصين أو على غيرها، بل على العكس تماما، فالصين كدولة مركزية وذات نفوذ ولها أهمية سياسية واقتصادية، وكذلك لما للشعب الصيني من حضارة ضاربة في تاريخ البشرية، إلا أنني لست مع التدريس باللغة الصينية واعتبارها لغة للبحث العلمي في جامعاتنا، فالصينيون أنفسهم لا يسوّقون لتدريس لغتهم - فضلا عن التدريس بها - كما تفعل بعض الدول الناطقة بالإنجليزية على سبيل المثال، كما أن الصينيين ليسوا من هواة التمدد والانتشار الثقافي بقدر ما هم حريصون على تسويق منتجاتهم الصناعية واستثماراتهم المالية، وهذا طبعا لا يلغي نواياهم في تصدير ثقافتهم إن توفرت لهم على المدى البعيد الفرصة الظرفية المناسبة.

إحدى الجامعات المحلية الناشئة اعتمدت بشكل رسمي اللغة الصينية لغة ثانية للتدريس والبحث العلمي، بالرغم من أنها - أقصد الجامعة - ما زالت في طور التأسيس وناشئة في التدريس، وما زالت تحبو في كل شيء منذ تأسيسها إلى اليوم! تخيلوا معي متى سيتقن أساتذتها وطلابها اللغة الصينية حتى يتعلموا بها باقي العلوم! للأسف مثل هذا القرار لم يأت نتيجة منطقية لسلسلة من الحوارات والدراسات أو بعد عملية من التفكير والتأملات، وإنما أتى هكذا قربانا لبقاء المسؤول الأكاديمي في منصبه واستمرار الهيئة الإدارية التابعة له، ومن المؤلم أن تكون الضحايا المحتملة لمثل هذه القرارات «المرجوجة» هم الطلاب والطالبات والعمل الأكاديمي برمته!

قد يأتي من يقول إن الإدارة الأكاديمية تتكامل مع القيادة السياسية في توجهاتها نحو الصين، فنقول هذا هو الطبيعي، فالإدارة الأكاديمية يجب ألا تعمل إلا ضمن الرؤية السياسية للدولة، ولكن القيادة السياسية لم تقل باعتماد اللغة الصينية لغة تدريس في الجامعات أو في التعليم العام، إطلاقا، وإنما حثت على تعلمها، وهناك فرق كبير بين من يقول: تعلموا اللغة الصينية وبين من يقول درّسوا بها! ولا شك أن قيادتنا السياسية بما تملكه من حس سياسي ووعي ثقافي دائما ما تدعو المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية الصينية أو غير الصينية، سواء أكان ذلك في مجالات التعليم والبحث العلمي أو كان في مختلف مجالات الحياة!

الارتجال عند الإدارات الجامعية في جامعاتنا الناشئة ليست له علاقة بالفطنة والذكاء ولا بالطاعة والولاء، ولا حتى بالمشاعر الوطنية والانتماء، البتة، هو حالة من الانتفاخ الذهني والارتجاج في الشخصية الإدارية، ومحصلتها على مستوى القرار لا شيء إلا القلق، لذلك نحن بحاجة إلى الهدوء والعقلانية في القرارات الأكاديمية، وبالتالي السير نحو المطلوب بخطوات ثابتة ورؤية واضحة، ففي الأمثال الشعبية الصينية يقولون: السير أبعد من المطلوب كعدم الوصول إليه!

التنوع الاجتماعي في المدينة في عصر العولمة!

وليد الزامل

@waleed_zm

ذكرت في مقال سابق أن المجتمع الريفي يوصف بالبساطة، على عكس المدينة التي تتسم بالتنوع الاجتماعي والتباين في مستويات الدخل، والمهن، والتعليم، والثقافة بين أفراد المجتمع. وتستوعب المدينة التنوع الاجتماعي من خلال تطوير نماذج وأنماط عمرانية تتكيف مع كل الشرائح الاجتماعية، وكل هذا يحفز المجتمع على اكتساب خبرات جديدة ويساعد على خلق مزيد من الفرص المعيشية.

لقد تطور مفهوم التنوع الاجتماعي في المدينة من النظرة السلبية المطلقة إلى الإيجابية. في أدبيات القرون الماضية، وُصف التنوع الاجتماعي في المدينة بأنه أحد الأسباب التي تؤدي إلى التمييز العنصري، وعزل الفقراء، واحتكار العمل، وهيمنة الأغنياء، وانتشار العشوائيات. وبحسب هذا المنظور، فإن انتشار الصراع الاجتماعي وعدم التسامح في المدينة أصبح نتيجة حتمية لغياب الحوكمة الرشيدة. وبرز ذلك بشكل جلي في كتابات Friedrich Engels التي وَصف بها حال المدن الإنجليزية عام 1845. ولعل الثورة الصناعية كانت أحد الأسباب التي كرست هذه النظرة السلبية، ولا سيما مع استقطاب تدفقات العمال والتداعيات السلبية التي رافقت التحضر السريع في المدن.

لقد طُورت عديد من النماذج العمرانية لتستجيب للتحولات الاجتماعية في المدينة. وعموما اتخذت معظم هذه النماذج الجانب المادي كوسيلة لاستيعاب التنوع الاجتماعي. عملت هذه الأنماط العمرانية على تخصيص مناطق للضواحي وتنويع الكثافات العمرانية واستخدامات الأراضي والإسكان. كما ركزت بعض النماذج العمرانية على توزيع السكان داخل المدينة، فأصبح السكان ذوو الدخل المنخفض بالقرب من مركز المدينة لكونهم غير قادرين على تحمل تكاليف النقل، وفي الوقت نفسه هم بحاجة إلى أن يكونوا قريبين من مناطق الإنتاج، في حين فضل الأغنياء العيش في الضواحي بعيدا عن صخب المدينة. وبغض النظر عن نجاح أو فشل هذه النماذج والرؤى العمرانية، إلا أنها جاءت ردة فعل لمحاولة التغلب على سلبيات التنوع الاجتماعي في المدن من منظورهم.

في الحقيقة، إن التنوع الاجتماعي في المدن أمر لا مناص منه، لأنه إحدى الوسائل الرئيسية لتنمية المجتمعات شريطة تحقيق العدالة الاجتماعية. لقد أصبح مفهوم التنوع الاجتماعي مساهما في تحقيق الأهداف التنموية التي تحقق التعايش والتسامح بين أفراد المجتمع، وبدأ العديد من المنظرين وعلماء الاجتماع باستبدال مصطلح «الصراع الاجتماعي» بـ «المنافسة الاجتماعية»، واستبدال مصطلح «العزلة الاجتماعية» بـ «التعايش» مع محاولة المُخططين صياغة السياسات العمرانية بجميع أبعادها لكي تستجيب بشكل أكثر فعالية للتنوع الاجتماعي والثقافي والديني والعرقي داخل المدن.

اليوم، يتجاوز مفهوم التنوع الاجتماعي الثقافة المحلية ليشمل الثقافة المتكاملة بين مجتمعات العالم (العولمة)، فالتحول الاقتصادي لنظام الإنتاج التقليدي إلى المعلوماتية ساهم في خلق فرصة التكامل الاقتصادي بين مدن العالم. لذلك، أصبحت المدن العالمية مستقطبة ليس الاستثمارات المحلية فحسب ولكن أيضا الاستثمارات الدولية. وعلاوة على ذلك، شجعت القوانين والاتفاقيات الاقتصادية الدولية عديدا من المستثمرين على الاستثمار خارج النطاق المحلي.

ختاما، يمكن القول إن مفهوم التنوع الاجتماعي في المدن مر بعدة مراحل، بداية من المجتمع البسيط والمتجانس، ومرورا بالمجتمع المعقد الذي اتسم بالصراع الاجتماعي في ظل غياب دور التخطيط العمراني، فالتصورات الإيجابية للتنوع الاجتماعي باعتباره وسيلة للتنافس والتعايش، وانتهاء بإطار شمولي يتخطى مفهوم التضامن الاجتماعي إلى مرحلة التعددية الاجتماعية لبناء آفاق أوسع لمستقبل التنمية العالمية.

حصاد أخطاء «السلطان»

سالم الكتبي

@salemalketbiar

ليس هناك من تفسير للمشاكل التي تحاصر الدولة التركية على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية سوى أخطاء سياسات «السلطان» رجب طيب إردوغان، الذي نجح بامتياز في نسف كل المكتسبات الاستراتيجية، التي تحققت على مدار العقدين الماضيين، وأهدرها تماما في مغامرات عسكرية فاشلة، لدرجة أن تركيا، وهي عضو رئيس في حلف شمال الأطلسي (ناتو) باتت تُعامل كعدو أو حتى دولة غير صديقة من جانب شركائها في الحلف! الشاهد على حالة التنافر والتباعد غير المسبوقة بين تركيا وبقية أعضاء حلف الأطلسي، أن الولايات المتحدة وقعت عقوبات على أكبر هيئة للصناعات الدفاعية التركية ورئيسها، كما قرر الاتحاد الأوروبي تشديد العقوبات ضد تركيا أيضا، في موقف دفع تركيا ذاتها إلى الاعتراف بأن العقوبات الأمريكية قد «هزت» أسس التحالف بينها وبين الولايات المتحدة وقوضت الثقة بين حلفاء الناتو!

الحقيقة أن الاتحاد الأوروبي قد أتاح للنظام التركي كثيرا من الوقت والفرص كي يتراجع عن سياساته العدائية تجاه بعض دول الاتحاد، وفي مقدمتها اليونان وفرنسا، حتى إن القرار الأخير بتشديد العقوبات قد تضمن تأجيلا للتطبيق حتى مارس المقبل، لإمهال تركيا حتى ذلك الموعد لتغيير موقفها بشأن التنقيب في البحر المتوسط والتخلي عن السياسات الصدامية تجاه اليونان وحل المشاكل العالقة معها.

ورغم أن هناك من يهون من أثر العقوبات الأمريكية الموقعة ضد تركيا، إلا أنها تنطوي بحد ذاتها على رسالة مهمة لا يمكن تجاهلها بالنظر إلى تاريخ التحالف التركي - الأمريكي، سواء داخل منظومة حلف الأطلسي أو على المستوى الثنائي، فتركيا التي كانت تمثل حائط الصد الأمامي للغرب في مواجهة المد الشيوعي إبان حقبة الحرب الباردة، باتت تواجه عقوبات من حلفائها بسبب تعاون عسكري غير مرغوب فيه أطلسيا مع روسيا.وأنها باتت هدفا لعقوبات أمريكية بموجب قانون «مكافحة أعداء أمريكا» المعروف باسم «كاتسا»، وهذا يعني أن هناك مياها جديدة تسري في شرايين العلاقات بين حلفاء الأمس واليوم، وأن معادلات استراتيجية جديدة على وشك التشكل والظهور في فضاء هذه العلاقات، ما لم تتوصل الأطراف إلى صفقات جديدة، ناهيك عن أن العقوبات الأمريكية ليست شخصية أو ضد أفراد يمكن تغييرهم فحسب، بل طالت تراخيص التصدير الأمريكية، وهي ضربة موجهة للصناعات العسكرية التركية التي تعتمد على استيراد بعض قطاع الغيار الرئيسية من الولايات المتحدة، فضلا عما تحمله من تأثيرات نفسية ومادية مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التركي الذي يعاني بشدة بسبب جائحة «كورونا»، وارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.والحقيقة أن العقوبات الأمريكية تحديدا هي الأكثر تأثيرا وأشد وقعا على «السلطان» التركي، الذي كان يستبعد تماما فرض أي عقوبات على بلاده، على الأقل خلال الفترة القليلة المتبقية من ولاية الرئيس دونالد ترمب، ولم يكن يتخيل أن الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترمب ربما يريد التخلص من فكرة ارتباطه بعلاقات شخصية قوية مع إردوغان بما يضر بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، ومن ثم قرر منح الضوء الأخضر لهذه العقوبات لفك الارتباك واستئصال هذه الفكرة تماما، كما راهن إردوغان على الارتباط العضوي القوي والدور المركزي لتركيا في منظومة حلف الأطلسي، ولكنه لم يفطن إلى أن ترمب لا يعطي الحلف أهمية كبرى في حساباته، بل إن الحلف ذاته لم يعد يحظى بالأهمية السابقة التي كانت له لدى أعضاء مؤسسين مثل فرنسا، التي سبق أن تحدث رئيسها ماكرون العام الماضي عن موت الحلف «إكليلينكيا» أو دماغيا بسبب غياب القيادة الأمريكية، وبالتالي لم تعد تركيا تحظى بالأهمية ذاتها لدى دول رئيسية في الحلف، كما لم يعد لدورها الأطلسي أهمية كبرى لدى صانع القرار الأمريكي، وتحديدا الرئيس ترمب الذي يمتلك رؤية مغايرة للتحالفات الاستراتيجية الأمريكية، ناهيك عن زوال الأسباب التي كان ترمب يتحدى بسببها إرادة الكونجرس الذي أقر بأغلبية كبيرة قانون موازنة الدفاع لعام 2021، متضمنا بندا ينص على فرض عقوبات ضد تركيا، واتجه إلى مناقشة مشروع قانون يتضمن بندا يلزم الرئيس بفرض عقوبات على أنقرة.

ظل إردوغان يردد أن التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات على بلاده «جوفاء»، وراهن على أن الرئيس ترمب قد عارض هذه الفكرة لفترة طويلة من رئاسته، معارضا مستشاريه الذين أوصوا بفرضها منذ يوليو 2019، منذ بدء تسلم تركيا منظومة صواريخ «إس -400» الروسية، ودفعته الغطرسة السياسية إلى وضع تركيا في مرمى عقوبات الحلفاء، وتحولها تدريجيا من شريك إلى خصم أو على الأقل تآكل خصوصية علاقاتها مع القوى الغربية.

مؤسسة مكة للطباعة والإعلام

مكة
المكرمة • Makkah AlMukarramah

رئيس مجلس الإدارة
عبدالعزيز بن محمد عبده يماني

المدير العام المكلف
ورئيس التحرير
موفق بن سعد النويصر
alnowaisir.m@makkahnp.com

مدير مركز المحتوى الإبداعي
علي حسين بن مطير
muter.a@makkahnp.com

المركز الرئيسي: مكة المكرمة
هاتف: 0125201733 ص.ب 5803
فاكس: 0125203055 الرمز البريدي 21955
فاكس الإعلانات: 0125201423
فاكس الاشتراكات: 0125200734
makkah@makkahnp.com

الرياض
جوال: 0500675899 ص.ب 25162
فاكس: 0114066991 الرمز البريدي 11466
فاكس الإعلانات والاشتراكات: 0114066991
gov@makkahnp.com

جدة
هاتف: 0126570402 ص.ب 51787
فاكس: 0122345938 الرمز البريدي 21553
gov@makkahnp.com

المدينة المنورة
جوال: 0506511196
gov@makkahnp.com

الدمام
جوال: 0504178354
gov@makkahnp.com

رقم الإيداع: 1762/1435
ردمد: 1658-6646

الرقم الموحد: 920003453

عيونك تكفي